

المرزوق: العقار تابع لصدوق استثماري ومؤجر لـ «باناسونيك» لمدة 15 عاما «بيتك كابتال»: يستحوذ على عقار في أميركا بـ165 مليون دولار

مبنية على الاحتياجات الشخصية للعملاء وفعالية لتحقيق العائد الاستثماري الأفضل..



طارق الصالح

وبهذه المناسبة، صرح مساعد مدير عام الاستثمار - قسم الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الخليج طارق الصالح قائلاً: «نعتبر منح التراخيص من قبل هيئة أسواق المال حدثاً مهماً يمكننا من تقديم خدمة أفضل لعملائنا وتلبية أهدافها وحاجاتهم الاستثمارية.. وأضاف الصالح: «وفي هذا السياق، سيطبق بنك الخليج قريباً خدمة استثمارية جديدة تمكن عملاءنا من الاستثمار بطريقة فريدة من نوعها في المنطقة. وهذه الخدمة ستتمكن العملاء من الاستثمار في الأسواق العالمية بطريقة مأمونة

وحصل بنك الخليج على تراخيص من قبل هيئة أسواق المال لمزاولة أنشطة أوراق مالية، وذلك كأول بنك في الكويت. وفي بيان صحفي، قال بنك الخليج: ان التراخيص التي أصدرتها هيئة أسواق المال باسم بنك الخليج الأسبوع الماضي تخول له مزاولة الأنشطة المالية التالية: مدير محفظة استثمار، أمين حفظ، مراقب استثمار، وكيل اكتتاب بالإضافة إلى موافقة مبدئية لمزاولة نشاط مستشار استثمار. وتكون مدة الترخيص للبنك 3 سنوات تبدأ من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة.

Corporation الأم ذات التصنيف الائتماني A- من قبل ستاندر أند بورز Standard & Poor's، كما يعتبر العقار مركزاً مهماً لشركة باناسونيك في التسويق والمبيعات والخدمات والبحث والتطوير على مستوى أميركا الشمالية. وشدد المرزوق على سعي الشركة الدائم للدخول في استثمارات ذات أصول جيدة ومدة للدخل ضمن جهودها لتحقيق أفضل العوائد، مشيراً إلى أن العقار المذكور يتمتع بمزايا عديدة تجعله فرصة استثمارية جاذبة، مشيراً إلى أن عقار باناسونيك من العقارات ذات التكنولوجيا المتقدمة وقد حصل على عدد من الشهادات والجوائز مثل LEED Platinum Interiors وكذلك LEED Core and Shell.



بناء العقار في نهاية عام 2013 وهو مصمم خصيصاً ومؤجر بالكامل على شركة Panasonic Corporation of North America لمدة 15 سنة ابتداء من مايو الماضي مما يضمن تدفقات نقدية منتظمة، حيث تعد الشركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة Panasonic

وأوضح المرزوق أن العقار عبارة عن مبنى مكتبي مؤلف من 12 دوراً بمساحة تأجيرية إجمالية تبلغ 337,543 قدم مربع ويقع في المنطقة المحيطة بالأسواق الرئيسية ويبعد 8 أميال تقريباً عن غرب مناهاتن بمدينة نيويورك. وأضاف أنه تم استكمال



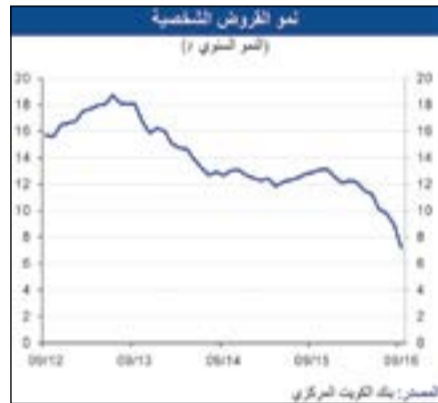
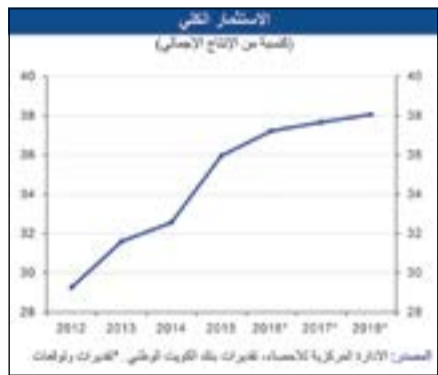
عبدالعزیز المرزوق

أعلنت شركة «بيتك كابتال» الاستثمارية التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن صفقة استحواذ عقاري لبرج مكتبي في ولاية نيو جيرسي بالولايات المتحدة الأميركية بقيمة 165 مليون دولار ضمن خطط الشركة للاستثمار في أصول جيدة ومدة للدخل.

وقال الرئيس التنفيذي في شركة «بيتك» كابتال عبدالعزیز المرزوق في تصريح صحفي إن صندوقاً استثمارياً تابعاً للشركة اشترى المقر الرئيسي لشركة باناسونيك - شمال أميركا في ولاية نيو جيرسي مقابل 165 مليون دولار، في استثمار نوعي ناجح يتمتع بالعديد من المزايا من حيث العائد الجيد والموقع المتميز.

الإصلاحات المالية والإنفاق الحكومي يدعمان النمو غير النفطي بين 3.5% و4% خلال 2017 و2018

«الوطني»: تأجيل ضريبة القيمة المضافة وضرائب أخرى حتى 2019



التوقعات الاقتصادية	2015	*2016	*2017	*2018
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	34.3	33.3	37.9	41.1
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	114	110	124	134
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1.8	3.6	1.7	2.7
القطاع النفطي	1.7-	3.6	-	1.5
القطاع غير النفطي	1.3	3.5	4.0	3.5
التضخم (محلل)	3.3	3.4	3.0	3.0
فقدان الميزانية*	17.4-	18.3-	9.5-	8.4-

وأشار التقرير إلى أن إصدار سندات الدين الدولية سوف يساعد على تخفيف حدة الضغط عن السيولة المحلية. حيث أنه نظراً للعجز المالي الذي تمر به الحكومة وتراجع الفائض في الحساب الجاري إلى حد كبير، تعرضت السيولة لبعض الضغوط. وتراجعت أسعار فائدة الإئتمانيات خلال 3 أشهر (كابور) بعشرة نقاط أساس إلى 1.44% بعد رفع سعر الخصم، إلا أنها تبقى أقل من المستويات القياسية المسجلة خلال مارس 2016.

حدود 1,5 مليار دينار. وقد ارتفع مستوى الدين إلى 3,1 مليارات دينار أو ما يقدر بحوالي 9,4% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تراجعت أيضاً ترتيبات استحقاقات الديون المصدره، ما بين عام واحد وسبعة أعوام، وتضمنت للمرة الأولى سندات دين بسعر فائدة متغيرة. كما تجري أيضاً ترتيبات لدخول سوق الدين العالمي. حيث أعلنت وزارة المالية عن خطة إصدار سندات دين بقيمة 3,5 مليارات دينار في السنة المالية 2016/2017 بعد خصم مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة. كما ستحتاج مبلغاً إضافياً بقيمة 3,5 مليارات دينار في السنة المالية 2016/2017. وقد نتقلت إصدارات الدين في السنوات اللاحقة، إلا أننا نتوقع أن تتحول الحكومة حوالي 50% من العجز من خلال إصدارات الدين في العام 2017 و2018. وحتى نهاية نوفمبر 2016، أصدرت وزارة المالية سندات محلية وصكوكاً إسلامية في

العام 2018، إلا أننا نتوقع أن يتم تأجيلها على الأقل حتى العام 2019. وسوف تتطلب هاتان الضريبتان إجراء تشريعات جديدة. وقال التقرير إن عجز الموازنة يظل تحت السيطرة إلى حد ما على اعتبار الأصول المالية الخارجية للدولة وقابليتها الكبيرة للاقتراض، حيث تقدر قيمة الصندوق السيادي بحوالي 450% من الناتج المحلي الإجمالي. وبينما يحتفظ صندوق احتياطي الأجيال القادمة بالغالبية العظمى من الأصول، والتي لا يمكن تسهيلها بسهولة، إلا أن صندوق الاحتياطي العام والذي تقدر قيمته بحوالي 25 - 30 مليار دينار، معظم أصوله سيائلة ومتوافرة لتمويل العجز.



شأنافاس (قاسم)

مرونة كبيرة للاقتصاد المحلي غير النفطي أبدأها في 2016

ركود العقار.. رغم التراجع المنتظم للأسعار

أيضا زيادة تحوط المستثمر. كما تزامن أيضاً مع تركيز الجهود الحكومية منذ العام 2014 الرامية نحو زيادة توزيع الأراضي السكنية المدعومة والمساكن المبنية. وقد ضاعفت الحكومة توزيعها السنوي للمساكن بحوالي ثلاثة أضعاف حتى بلغت أكثر من 15 ألف وحدة سكنية في العام 2015 مقابل 5 آلاف وحدة في العام السابق. كما تعززت الحكومة توزيع أكثر من 12 ألف وحدة في العام 2016. لذا فإن توقعات الارتفاع الوشيك للمعرض في السوق قد أدت إلى فتور نشاطه.

قال تقرير «الوطني» إن أنشطة سوق العقار كانت ضعيفة نسبياً، حيث تراجعت المبيعات خلال 12 شهراً حتى نوفمبر 2016 بنسبة 27% على أساس سنوي. وكان القطاع السكني والقطاع الاستثماري الأكثر تأثراً، حيث تراجعت مبيعات القطاعين بنسبة 32% على أساس سنوي. في حين أن الأنشطة التجارية، والتي شهدت تراجع مبيعاتها في العام 2015، قد آلت بلاد حسناً في العام 2016، حيث ارتفعت مبيعات القطاع بنسبة 5% على أساس سنوي. وقد تزامن فتور سوق العقار مع تراجع أسعار النفط وربما

أسعار الوقود ترفع التضخم

هذا القطاع بنسبة 1,6% على أساس سنوي في أكتوبر 2016، مقابل 4% في العام السابق. من جهة أخرى، بدأت حدة تضخم الخدمات السكنية تتراجع مع فتور أسعار الإيجارات السكنية. هذا ويتوقع استقرار متوسط معدل التضخم عند مستوى 3,4% في العام 2016. وقد يرتفع إلى 4% في العام 2017 نتيجة لرفع أسعار الطاقة والماء. في حين يتوقع أن يخف معدل التضخم بحلول العام 2018 إلى 3%.

كشفت تقرير «الوطني» عن تراجع معدل التضخم مبدئياً خلال معظم العام 2016، حيث خفت حدة الضغوط التضخمية على الصعيد معظم القطاعات. إلا أن رفع أسعار الوقود في سبتمبر أدى إلى ارتفاع التضخم، حيث ارتفع معدل التضخم الكلي إلى 3,6% على أساس سنوي في أكتوبر 2016. وقد كانت الخدمات، باستثناء الخدمات السكنية، مصدراً أساسياً في تخفيف حدة الضغوط التضخمية، مع تراجع معدل تضخم

تمويل 50% من العجز عبر إصدارات الدين في 2017 و2018 وارتفاع برنت لـ 55 دولاراً العام المقبل و60 دولاراً بـ 2018

تباطؤ نمو الإنفاق الاستهلاكي بصورة أسرع مما كان متوقفاً

اهتزاز ثقة المستهلك عقب ارتفاع البنزين

تراجع عجز الموازنة المالية إلى 8 - 9% من الناتج المحلي

استمرار العجز المالي

وتوقع التقرير أن يستمر العجز المالي للحكومة على المدى المتوسط، مع تراجع أسعار النفط في حدود 55 - 60 دولاراً للبرميل. حيث يتوقع أن تبلغ نسبة العجز 18% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2016/2017 بعد تحويل مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة، على أنه يتوقع تراجع نسبة العجز إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017/2018 وإلى 8% في السنة المالية 2018/2019 مع تحسين أسعار النفط وتطبيق المزيد من الإصلاحات المالية، ونظراً لضخامة الصندوق السيادي وقلة مستوى الديون، يتوقع أن تعبر الكويت فترة تراجع أسعار النفط بسهولة نسبية من دون الاضطرار إلى خفض